Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

تحديات الاقتصاد العراقي في ظل العجز المالي

أ.م.د عباس عصفور الشمري الباحث: كرار عبد مجيد أبو الحب

الملخص:

تتعاظم اهمية السياسة المالية نظرا لدورها المحوري في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. إذ ركز البحث على عدة جوانب تركز على تصحيح السياسة المالية عبر خطوات عدة تضمن بعضها تصحيح هيكل الانفاق العام من خلال رفع نسبة الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام على حساب تقليص النفقات الجارية الاخذة بالزيادة بشكل خطير منذ العام 2003. وتشكل الايرادات النفطية العمود الفقري للسياسة المالية في العراق وهذا الأمر جعلها أمام فرشة من المخاطر الاقتصادية المتعلقة بتغيرات اسعار النفط (بتراجعها) وكذلك انخفاض الطلب العالمي على النفط، أضافة الى تراجع الجهاز الانتاجي للقطاعات الاقتصادية الاخرى وهذا ما أصاب العراق من شلل اقتصادي واضح في البنية الهيكلية لجميع قطاعاته، إذ ساهمت القطاعات الاخرى غير النفط بنسب لا تتعدى (10%) وهي نسبة متواضعة ولا تناسب الجهد التنموي المطلوب لتطوير البنية التحتية وتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي في البلد.

Abstract:

The importance of fiscal policy is growing due to its pivotal role in achieving economic and social growth and stability. The research focused on several aspects focusing on correcting the fiscal policy through several steps, some of which included correcting the structure of public spending by raising the percentage of investment spending from the total public spending at the expense of reducing current expenditures, which have increased dangerously since 2003. Oil revenues form the backbone of fiscal policy In Iraq, this matter made it face a bed of economic risks related to changes in oil prices (their decline) as well as the decline in global demand for oil, In addition to the decline of the productive apparatus of other economic sectors, and this is what affected Iraq of clear economic paralysis in the structural structure of all its sectors, as non-oil sectors contributed in percentages not exceeding (10%), which is a modest percentage and does not fit the development effort required to develop infrastructure and stimulate investment and economic growth In the country.

المقدمة:

تعاني أغلب البلدان المصدرة للنفط او المعتمدة على الموارد الطبيعية بشكل عام من جملة من التحديات التي تعترض مسار نموها الاقتصادي والتي تتمثل بريعية هذه الاقتصادات والاعتماد شبه المطلق على تصدير هذه الموارد والاعتماد على إيراداتها المتواضعة احياناً إذا ما قيست

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

بمتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة لهذه البلدان أو تأرجح عائدات تلك الموارد وتذبذبها متسبباً بجملة من التحديات الاقتصادية لعل في مقدمتها تدني مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في هيكل الناتج المحلي الاجمالي ولعل العراق يتصدر هذه البلدان النفطية في حجم التحديات الاقتصادية حيث إن الاختلالات الهيكلية في البيئة الاقتصادية وتشوه معظم السياسات والقرارات المتخذة وقصورها عن تحقيق اهداف تنموية فعلية ساهم في تراجع الاقتصاد العراقي على الرغم من توفر موارد طبيعية وبشرية هائلة اذا ما قيست ببلدان متطورة تفتقر لأغلب هذه الموارد.

إن دراسة هذه التحديات وحصرها ومحاولة إيجاد الحلول لها تعتبر من أهم ما يؤسس له القائمين على الشأن الاقتصادي العراقي وهو مطلب اساسي تفرضه المرحلة الراهنة وتضعه ضمن سلم أولويات الدراسات الاقتصادية والقائمين عليها بغية إيجاد حلول واقعية تساهم في انفراج اقتصادي في ظل أزمة دامت لعقود من الزمن

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال بيان اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في ظل العجز المالي الناشئ من تغيرات اسعار النفط العالمية واثرها على حجم الايرادات ودورها في رسم ملامح الانفاق العام وماله من تاثير على مسار السياسة المالية في العراق وظرورة معالجة هذه التحديات و توفير الموارد المالية الكافية للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتصحيح مسارات التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

ان الاعتماد المفرط للاقتصاد العراقي على موارد النفط خلق حالة من السكون في مفاصل الاقتصاد الوطني وتدني الهيكل الانتاجي وضعف مساهمة بقية القطاعات الانتاجية وخلق جملة من التحديات الاقتصادية ساهمت في خفض الإيرادات وتفاقم النفقات وجمود الاقتصاد

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي نتيجة للعجز المالي الناتج عن تراجع اسعار النفط العالمية و بيان اهم المقترحات والمعالجات المناسبة في مواجهه هذه التحديات.

المطلب الاول: تحديات الاقتصاد العراقي:

اشتمل الاقتصاد العراقي على جملة من التحديات والتي أصبحت عوائق تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية بالرغم مما تحصل في السنوات الماضية من ارتفاع في العوائد المالية كنتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية ، لكنّ هذه العوائد لم تستغل بشكل أمثل لتساهم في تجاوز هذه التحديات والتي يمكن الإشارة الى ابرزها ضمن المحاور الأتية:

1. **الفساد المالي والإداري.**

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يعد الفساد المالي والإداري من أبرز معوقات النمو في الاقتصاد العراقي ويشكل تحديا خطيرا يمكن أن يساهم في تقويض معاقل القوة فيه وضياع فرص التنمية فضلا عن ما يسببه من نخر للبيئة المجتمعية من خلال ضياع القيم النبيلة الموروثة اجتماعيا وخلق حالة من الطبقية الاجتماعية نتيجة الاستئثار بالمال العام بما يؤسس الى عدم تكافؤ الفرص.

كما أن الفساد المالي والإداري أصبح من الوضوح لدرجة أن على الجهات التنفيذية في الدولة تتحدث عنه فمعظم رؤساء الوزراء أشاروا اليه بشكل صريح وأمام الإعلام ، غير أن المشكلة الأساسية تكمن في صعوبة تحديد الحجم الفعلي للفساد على الرغم ممّا أشارت اليه عدة تقارير عن مؤشراته وأوضحت جوانبه، فقد أشارت التقارير السنوية الصادرة عن هيئة النزاهة العراقية الى استرجاع ما يقارب من (10) مليارات دولار خلال المدة (2009_ 2019) من أصل المبالغ المرصودة من قبل الهيئة نفسها في حين ، في حين أشار تقرير للأمم المتحدة عن الفساد ان (17) مليار دولار تم سرقتها فقط من خلال تهريب النفط وكذلك الشركات الوهمية التي لم يتم تنفيذها [1]

كما أن المرتبة المتأخرة للعراق ضمن مؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية يعد إحدى العلامات السيئة على الاقتصاد العراقي وعقبة تمثل تحديا صارخا له فقد جاء ضمن المرتبة ال(162) من اصل (180) دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019[2].

وعلى الرغم من التقدم في رتبة العراق قياسا بالسنوات السابقة حيث وصلت رتبة العراق (178) من اصل (180) دولة لكل من السنوات 2007 ، 2008 ، 2009، [3] لكنّه لايزال ضمن الدول المتصدرة لمؤشرات مدركات الفساد المالي والإداري

وإن صدور (14) حكماً بالادانة في قضايا فساد بحق موظفين بدرجة وزير و(124) حكماً بإدانة من هم بدرجة مدير عام ودرجات خاصة لثلاث سنوات فقط من 2017 _ 2019 كما اشارت التقارير السنوية لهيئة النزاهة، لهو دليل قاطع على ضعف الجهات الرقابية نفسها ، كما ان هذا لفساد المالي جاء نتيجة للفساد السياسي الذي تمتاز به منطقة الشرق الأوسط عموما والعراق

---

[1] باسم عبد الهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، إصدارات مؤسسة فريدريش ابريت،عمان 2020،ص7.

[2] تقرير مدركات الفساد لعام 2019، منظمة الشفافية الدولية على الموقع الالكتروني
https://www.transparency,org/en/cpi/2019/results

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، حازم سامي جمعة، نفط العراق الشفافية في مواجهة الفساد،2016 الطبعة الأولى،شركة الغدير للطباعة والنشر،ص76.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

خصوصا حيث تدنت نسبة النواب في البرلمان العراقي الذين كشفوا ذممهم المالية الى حدود (38%، 16%، 35%) للسنوات المذكورة أعلاه [1].

2. **أحادية الاقتصاد**

إن الصفة الريعية الملازمة للاقتصاد العراقي وعدم قدرته على التخلص منها بحيث باتت تعد صفة لسيقة وملازمة له حيث شكلت العوائد النفطية ما يقارب ال(95%) من اجمالي الإيرادات العامة .

إن عملية حقن الإيرادات العامة بالموارد المالية العالية التي تنتج من الصدمات النفطية الخارجية الموجبة (ارتفاع السعر النفطي) وكذلك تدهور الإيرادات العامة على أثر التقهقر المالي نتيجة لانخفاض أسعار النفط اثر الصدمات الخارجية السالبة لهو مؤشر على ضيق قاعدة الإيرادات العامة والبقاء رهن أحادية الاقتصاد العراقي مع انحسار القدرة على التنويع في ظل انكشاف الاقتصاد الى الخارج بنسبة عالية معتمدا على الاستيرادات نتيجة لتعطل القاعدة الإنتاجية.

إن ضعف القاعدة الإنتاجية وتدني نمو القطاعات الإنتاجية جاء نتيجة لتراجع نسب الانفاق الاستثماري للعقد السابق وما قبله وصولا الى عام 2003 ، وإنّ تدني نسب التنفيذ وتذبذبه للمشاريع الاستثمارية بات واضحا بدلالة تدني نسب الانفاق الفعلي الى المخطط في الموازنات العامة حيث بلغ متوسط نسب التنفيذ الى (60%) بسبب سوء الأوضاع الأمنية فضلا عن سوء الإدارة وكذلك الفساد مما انعكس سلبا على نمو القطاعات الإنتاجية غير النفطية على وجه الخصوص وعلى الاقتصاد العراقي بشكل عام بحيث أبقت نسب مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا حيث وصلت نسبة الزراعة في الناتج الى حدود (2%) والصناعة بحدود (1%).[2]

إنّ ضعف الدور التمويلي للأيرادات الضريبية زاد من حدة الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية في تكوين الإيرادات العامة وركز صفة الأحادية للاقتصاد العراقي حيث إن تعليق الضرائب الكمركية واعتماد ضريبة إعادة الاعمار عوضا عنها عام 2003 كان أحد الأسباب المهمة في تدني مستويات الإيرادات الضريبية وعلى الرغم من ارتفاع المساهمة النسبية للضرائب الى حدود (6%) عام 2009 إلّا أن ذلك لايعود الى تحسن في التحصيل الضريبي وانما جاء نتيجة لانخفاض العوائد المالية النفطية بسبب الازمة المالية العالمية وانخفاض السعر النفطي

---

[1] التقرير السنوي لهيئة النزاهة،سنوات مختلفة منشورة على موقع الهيئة على الانترنت **/http;//nazaha.iq**

[2] باسم عبد الهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، مصدر سابق ص8 .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

لتعود فيما بعد الى حدود ال(4%) خلال عام 2019 ويمكن ايراد جملة من الأسباب التي أسهمت في تدني الاسهام الضريبي في تكوين الإيرادات العامة منها:

أولا: التداعيات السلبية على الاقتصاد نتيجة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي امتازت به معظم السنوات الماضية مما حدّ من القدرة على استحصال الضرائب وزيادة الإيرادات الضريبية.

ثانيا: اهمال دور الإيرادات الضريبية نتيجة الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية بعد تزايد حجمها نتيجة لارتفاع السعر النفطي الى حدود التي تجاوز بها المئة دولار في بعض السنوات.

ثالثا: تفاقم ظاهرة الفساد المالي والإداري ومانتج عنه من ضعف الرقابة الضريبية ومن ثم زيادة حجم التهرب الضريبي ، يضاف الى ذلك مجموعة أخرى من الأسباب التي أدت الى تراجع الإيرادات العامة وإبقاء الاقتصاد احادي الجانب تتمثل في واقع الجهاز الضريبي نفسه منها:

1 – اعتماد الطرق التقليدية في تقدير الضرائب وجبايتها خصوصا في تقدير حالة المكلف.

2 _ التعديلات في قوانين التشريع الضريبي للسنوات السابقة والتي اتسمت بكثرة الإعفاءات الضريبية ، يضاف الى ذلك عدم ادخال اوعية ضريبية جديدة بحيث أبقت العديد من الاوعية الضريبية خارج اطار التحاسب الضريبي مثل (محلات بيع أجهزة الهاتف النقال ، مكاتب الصيرفة ، مقاهي الانترنت).

3 _ الاستغناء عن الرسوم الكمركية والاقتصار على رسوم اعمار العراق فقط والبالغة (5%) منذ عام 2003 ولغاية عام 2016 مع تعطيل العمل بقانون التعريفة الكمركية المرقم 22 لسنة 2010 والذي بقي معطلا لمدة ست سنوات مسببا في اهدار موارد مالية كبيرة.

3. البطالة والفقر

إن عدم فاعلية السياسات الاقتصادية والاستراتيجية وعدم العدالة في توزيع الدخل مع عدم تكافؤ الفرص في ظل نظام سياسي مترهل أنتج بطبيعة الحال تفاقماً في مشكلة البطالة وزيادة معدلات الفقر مما زاد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية في العراق يضاف الى ذلك تتابع الازمات الاقتصادية والأمنية خلال سنوات الدراسة الماضية، حيث إن ارتفاع نسبة البطالة الى (14%) من القوة العاملة وارتفاعها الى (34%) من فئة الشباب بين (15_25) سنة ثم الى حدود (40%) إذا ما أضيفت اليها البطالة الناقصة قد فاقم من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مع انعدام فرص العمل وما تسببه من ازدياد معدلات الجريمة وحالات الانتحار وشيوع العادات الاجتماعية السيئة والغريبة على المجتمع العراقي كانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات وازدياد معدلات الطلاق كنتيجة لارتفاع نسبة الفقر الى حدود (20%) من اجمالي السكان في بعض الاحصائيات مما دفع المجتمع الى الخروج على النظام في احتجاجات شعبية في العاصمة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

والمحافظات الوسطى والجنوبية الأكثر فقرا كمحاولة للمطالبة بفرص العمل وتحسين مستويات المعيشة والوقوف بوجه الفساد المالي والإداري مما عطل حركة النقل ومجمل الحياة الاقتصادية لهذه المدن وزاد من التحدي والتعقيد في الاقتصاد العراقي.

4.صعوبة البيئة الاستثمارية

إن أهم ما يميز الاقتصادات الناجحة هو وجود البيئة الاقتصادية الخصبة المشجعة على الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحريك عجلة الاقتصاد في البلد المضيف وهذا ما لم يتوفر في الاقتصاد العراقي، فعلى الرغم من كل المزايا التي اشتمل عليها قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل لكنّه لم ينجح في جذب رؤوس الأموال الأجنبية بسبب القصور في إدارة ملف الاستثمار في الهيئة الوطنية الاتحادية والهيئات الإدارية في المحافظات والتي تشكلت بموجب القانون أعلاه فضلا عن جملة من المعوقات الأخرى والتي من أهمها:

أ) عدم الاستقرار الأمني والذي يعد أحد أهم العوامل الحاسمة في تردد رأس المال الأجنبي وكذلك الوطني في الولوج في الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

ب) صفة الروتين والبيروقراطية التي اتسمت بها المؤسسات الإدارية في البلاد والتي شكلت حجر عثرة أمام المشاريع الاستثمارية فضلا عن عدم تفهم طبيعة هذه المشاريع والتعامل معها بطريقة سلبية من خلال عدم تقديم التسهيلات المطلوبة.

ج) افتقار البيئة الاقتصادية الى الشفافية والوضوح وهذا يؤثر على طبيعة القرار الاستثماري للشركات ومالكي رؤوس الأموال ، حيث إن شحة المعلومات التي تساعد المستثمرين على التنبؤ المستقبلي بالظروف الاقتصادية الداخلية تساهم في زيادة توقع المخاطر المستقبلية وانعدام الاطمئنان التام حيال حجم المخاطر المالية ،يضاف الى ذلك الشعور العام بفساد الجهاز الإداري والمؤسسات الحكومية خاصة فيما يتعلق بمنح العقود الى القطاع الخاص وما يرافقه من محاباة ومحسوبية.

د) القصور الكبير والتردي الواضح في البنى التحتية في أغلب المحافظات وبشكل كبير مما يقوض مرتكزات البيئة الاستثمارية ومنها مجال الطاقة والخدمات الأخرى.

هـ) عدم الفصل بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية وبروز التجاذبات السياسية والتي أثّرت سلبا في عمل هيئة الاستثمار وحولتها الى أداة بيد المتنفذين من السياسيين ساهمت في إثراءهم على حساب المصالح الوطنية والاقتصادية العليا مع الاخذ بنظر الاعتبار أن أبرز الكوادر الإدارية العاملة في هذا المجال بعيدة عن متطلبات عمل الاستثمار

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

و) يضاف الى ذلك مشاكل كثيرة منها مشكلة تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية وتغير جنس الأرض وعدم تحديث تصاميم المدن ومشاكل نزاعات الملكية وكذلك عدم وجود برامج اقتصادية واضحة ترسم الصورة الحقيقية لتوجهات البلاد.

المطلب الثاني: الصدمة المالية والعجز المحتمل

إن عادة تأخير الموازنة من الأمور التي أصبحت ملازمة للمشهد الاقتصادي العراقي ، فعند تأخير إقرارها فإنه يتم الذهاب نحو صرف النفقات وفقا للقاعدة (12/1) من موازنة العام السابق والمنصوص عليها في قانون الإدارة المالية [1]

وعادة ما يتم السير قدما في تطبيق هذه المادة وصرف النفقات المستحقة على الدولة ، وقد مرت الشهور الأربعة بسلام لسنة 2020 بعد أن غطت الإيرادات النفقات ، إلّا أن الازمة المالية لنفس العام ظهرت مع بداية الشهر الخامس ولتستمر لثمانية اشهر لنهاية العام ويمكن استشراف حجمها اذا استمر هبوط الأسعار النفطية من خلال مايلي

1. تقدير الإيرادات:

حيث يمكن توقع الإيرادات العامة للخزينة للأشهر الثمانية واستشرافها بناء على سيناريوهات ثلاثة للإيرادات النفطية حيث يعتمد السيناريو الأول على سعر البرميل النفطي ب (30) دولاراً اما الثاني كمتوسط سعر ب(35) دولاراً والثالث (40) دولارا للبرميل.[2] ، وما يقارب (2,8) مليون برميل مصدر يوميا استنادا الى حصة العراق من صادرات أوبك ومن خلال أعلاه نتوصل الى إيرادات نفطية متوقعة تقدر ب (24,2) ،(28,2)،(32,2) ترليون دينار عراقي للسيناريوهات الثلاثة وعلى التوالي للثمانية اشهر المتبقية اذا ما تم ضرب الكمية المصدرة في سعر البرميل.

---

[1] قانون الإدارة المالية رقم (6) لسنة 2019والمنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد (4550) يراجع المادة 13 أولا.

[2] لابد من التنويه أن (10) دولارات من كل برميل مستخرج في العراق تذهب الى الشركات الأجنبية المستخرجة ولا تعود الى الخزينة العامة وقد تم التحفظ في الأسعار المتوقعة من دون استبعاد حصة الشركات النفطية من اجل عدم تعقيد التحليل

ينظر في ذلك :

علي محسن العلاق، الاحتياطات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ص 6، دراسة معدة من قبل محافظ البنك المركزي منشورة على موقع البنك المركزي العراقي على الانترنت:

https;//cbi.iqlstatic/uploads/up/file-152214572823873.pdf

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

اما الإيرادات غير النفطية فقد شكلت ما يقارب (300) مليار دينار عراقي من مجموع الإيرادات المقدرة من قبل وزارة المالية لشهر كانون الثاني لعام 2020 والبالغة لثمانية أشهر مع افتراض بقائها دون تغير فإنها تبلغ (2,4) ترليون دينار عراقي ،

وبذلك يكون مجموع الإيرادات العامة النفطية وما يضاف عليها من الإيرادات غير النفطية المتوقعة للأشهر الثمانية وعلى التوالي (26,6) ، (30,6) ،(34,6) ترليون دينار وكما في الجدول رقم (7)

جدول (7) سيناريوهات النفقات والايرادات المتوقعة (ترليون دينار عراقي)*

توقعات ثمانية اشهر 2020 (12_5)	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الثالث
الايرادات	26,6	30,6	34,6
النفقات	40,7	40,7	40,7
العجز	14,1	10,1	6,1

تم حساب سعر الصرف (1200) دينار للدولار وهو السعر المعلن من قبل البنك المركزي العراقي

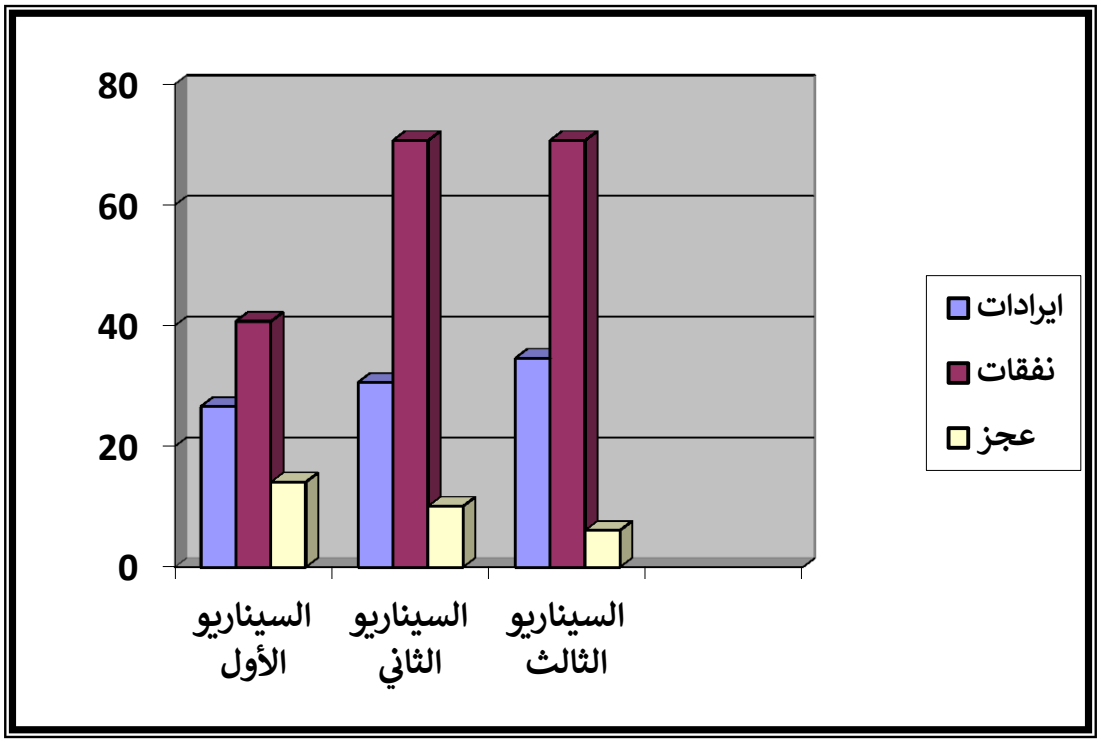

شكل (5) من عمل الباحث

يمثل سيناريوهات المحتملة عن الإيرادات والنفقات والعجز المحتمل استنادا الى الجدول (7)

2. تقدير النفقات

استنادا الى تقديرات وزارة المالية للنفقات الجارية لشهر كانون الثاني من عام 2020 والتي أفادت أن النفقات الجارية قاربت (5088) مليار دينار مع الاخذ بنظر الاعتبار ان 85% من هذه

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

النفقات تضمنت فقرتي الرواتب والأجور ومخصصات الرعاية الاجتماعية والتي تصل الى (4,4) ترليون دينار لتغطية النفقات الجارية للأشهر الثمانية أي من الشهر الخامس وحتى الشهر الأخير من العام المذكور أعلاه مع افتراض تعطيل النفقات الاستثمارية ومن خلال طرح النفقات من الإيرادات يتضح وجود عجز محتمل يصل الى (14,1) ، (10,1)،(6,1) ترليون دينار وفق ما تم الاعداد له من سيناريوهات محتملة وبذلك يبقى السؤال الحاكم ماهي الحلول التي يمكن أن تقدمها السياسة المالية والنقدية في مثل هذه الظروف المحتملة.

المطلب الثالث: السياسة المالية بين العجز والاصلاح

يمكن للسياسة المالية أن تساهم في وضع المعالجات المناسبة لازمة العجز الناشيء عن انخفاض الإيرادات بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية من خلال إعادة هيكلة الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة وكما يأتي:

1. تخفيض النفقات.

من خلال جملة من المقترحات وهي:

1_ إعادة النظر في سلم الرواتب للدرجات الوظيفية الخاصة وتخفيضها بما لا يقل عن (25%) مع إلغاء تعدد الرواتب والراتب التقاعدي لأعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات علما أن عدم توفر البيانات لرواتب ذوي الدرجات الخاصة يجعل من الصعوبة تقدير حجم المبالغ المتحققة عن الاستقطاع والإلغاء.

2_ التفاوض مع الدول الدائنة للعراق من اجل إيجاد صيغة حل لإلغاء الديون أو تأجيل دفع أقساطها للعام الذي تعاني الدولة فيه من عجز أثر انخاض الأسعار النفطية، وخصوصا تعويضات الكويت.

3_ إلغاء البطاقة التموينية ممّن يزيد راتبه الشهري على مليونين دينار

4_ تقليص عدد السفارات والملحقيات التجارية والعسكرية والثقافية من خلال غلق قسم منها مع تقليص العدد الموجود من الموظفين العاملين فيها بما يتناسب والفائدة الاقتصادية المرجوة منها وفي الحدود الدنيا

5_ إعادة النظر والتدقيق في نفقات جولات التراخيص والتي تكلف الدولة مبالغ طائلة ابتداء من المبالغ التي تدفع الى العاملين حيث ان معدل الاجر اليومي لبعض العناصر الأمنية يبلغ

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

(600) دولار لليوم الواحد وبعضهم يصل الى (886) دولار لليوم الواحد فضلا عن ارتفاع كلف الدراسات والبحوث [1]

2. زيادة الإيرادات

العمل على إيجاد سبل لزيادة الإيرادات العامة من خلال الاتي:

1_ خصخصة الشركات الخاسرة وغير المنتجة في القطاع العام والتي بلغ عددها (157) شركة عامة لتقليل العبء المالي على الخزينة العامة الناتج عن دعم هذه الشركات ، في حين يمكن الذهاب الى خيار الشراكة مع القطاع الخاص في إدارة الشركات العامة الرابحة والبالغ عددها 43 شركة [2]، لتوفير موارد مالية وتحسين جودة الأداء مع تقليل الفساد المستشري في هذه الشركات

2_ استحصال كافة الديون التي بذمت الشركات الخاصة ومنها شركات الهاتف النقال والتي تقدر ب (1,5)[3] ترليون دينار ويكون ذلك سياق عمل للسنوات اللاحقة وفق موعد محدد وثابت ودون تأخير ومماطلة

3_ إعادة النظر في سعر البرميل النفطي المباع الى المصافي الداخلية بما يتناسب وسعره عالميا على ان لا يقل عن (75%) من السعر الدولي ويحول فارق السعر من الأرباح المتحققة الى خزينة الدولة العامة بدلا من توزيعه على منتسبي شركة المصافي ، مع الاخذ بنظر الاعتبار حجم الضرر على منتسبي الشركة جراء خطورة العمل في هذا المجال وما يسببه من تأثير على صحة الموظفين

4_ الاستفادة من الغاز المصاحب للنفط الخام المنتج من خلال استثماره بدلا من حرقه اذ تقدر الخسائر المالية جراء حرق الغاز المصاحب ب (45) مليار دولار

---

[1] عن بيان صحفي للنائب في البرلمان العراقي مازن الفيلي المنشور على شبكة الانترنت وعلى الموقع **https;//www.mawazin.net**

[2] تقرير إعادة هيكلة الشركات العامة : الواقع رؤية نحو الإصلاح، هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء **Iraqieconomists.net/ar/201503/06//**

[3] عن تصريح للنائب في البرلمان العراقي محمد السوداني منشور على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني **https;//www.iqiraq.news**

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

5_ تفعيل مشروع الجباية الالكترونية للكهرباء والماء والضرائب وكافة خدمات وزارة الداخلية وكذلك جباية نقل الملكية والذي تم الاعداد له منذ اكثر من سنتين ولم يتم العمل به حتى الان

6_ ضبط إيرادات المنافذ الحدودية وزيادتها من خلال تطويرها وذلك عبر الإعلان عن فرص استثمارية في إنشاء منافذ حدودية استثمارية جديدة او عبر مشاركة حقيقية بين القطاع العام والخاص وهو ما تتبعه جملة من الدول بما يحقق سبل النهوض بالواقع الاستثماري العراقي من خلال بناء بنى تحتية نموذجية في المنافذ الحدودية وفق مخططات عصرية تضمن كل الخدمات المطلوبة من مختبرات ومخازن وساحات وقوف وانتظار الشاحنات وانشاء مراكز تجارية وخدمات فندقية بما يحقق مكاسب للحكومة لاسيما في الانشاءات في البنى التحتية وكذلك توفير فرص عمل لتقليل الضغط على كاهل الخزينة في توفير فرص العمل وتأمين الوظائف اللازمة في ظل الازمة المالية جراء تصدع أسعار النفط العالمية ، وأن هذه الاستثمارات دون أن يستعيد المستثمر راس مال المشروع وكذلك أرباحه من الرسوم السيادية لتبقى هذه الرسوم حكرا لوزارة المالية وانما يسترد المستثمر أمواله وهامش أرباحه من أجور المرافق الخدمية للمنافذ

المطلب الرابع: الادلة العملية لتصحيح مسار السياسة المالية في العراق

تعد السياسة المالية جزءاً مهماً من السياسات الاقتصادية الكلية (التي تتضمن السياسات الأتية: المالية والنقدية والتجارية). فهي تمثل اداة رئيسة للحكومة في توجيه مسارات الانشطة الاقتصادية نحو اهدافها التي وضعتها الحكومة في خططها الاستراتيجية او الانتخابية فضلا عن استخدامها في معالجة الهزات والازمات التي يتعرض لها الاقتصاد. لذلك يمكن القول ان السياسة المالية هي الاداة الرئيسية بيد الحكومة للحصول على الايرادات العامة من المصادر المختلفة على أن يتم انفاق هذه الايرادات في مجالات متعددة منها توفير الامن والدفاع والقضاء والتعليم والصحة والنقل والمواصلات والماء والكهرباء وصرف مرتبات الموظفين والعاملين في دوائر الحكومة التي تقدم هذه الخدمات لمواطنيها. عادة تستخدم الحكومة هذه الايرادات في مجالات الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد المهمة وتغيير بنية اقتصاداتها وزيادة النمو والتشغيل. فالسياسة المالية هي

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

مجموعة من السياسات والاجراءات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة والتي تستخدم لتحقيق اهداف محددة (المشار اليها اعلاه) وتكون الى جانب طابعها الاقتصادي الطابع الاجتماعي والسياسي[1].

وتعاني السياسة المالية في العراق من عدة اشكاليات تتطلب وضع إصلاحات مالية مباشرة التأثير، ويمكن حصر هذه الاشكاليات بما يأتي[2]:

- ضعف الايرادات المالية غير النفطية والاعتماد الايرادات النفطية.
- الزحف المستمر للتخصيصات المالية التشغيلية على حساب التخصيصات المالية الاستثمارية.
- اعتماد سياسة الدعم الاقتصادي دون مراعاة لجدواها الاقتصادية (دراسة الجدوى الاقتصادية).
- تعاظم العجز في تخطيط الموازنة والركون بالأخص للديون الخارجية في مواجهة العجز.

أما البرامج المطلوبة لحل هذه الاشكالات هي[3]:

الاحتراز من تقلب اسعار النفط:

تشكل الموارد المالية النفطية حوالي 90% من مجموع الايرادات العامة (المتحققة خلال العام الواحد) في حين تشكل الإيرادات الاخرى نسبة 10%) تأتي من الموارد المتمثلة بالضرائب والجمارك والرسوم ... الخ. ان الاعتماد الكبير على الموارد النفطية يضع السياسة المالية في العراق في خطر تذبذب اسعار النفط (كما شهدنا ذلك في عام 2008 وعام 2014) الامر الذي يتطلب اتخاذ اجراءات من شأنها الاحتراز من تقلبات الاسعار من خلال : الاتفاق على خصم سعر النفط المتوقع خلال الاعوام القادمة بنسبة 10% ووضع الفائض في صندوق الاحتياطات المالية لغرض درء مخاطر تذبذب اسعار النفط.

---

[1] ستار جبار عمران، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 120، 2019، ص 495-496.

[2] مهند خميس عبد، فعالية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 24، 2019، ص 151-152.

[3] نصير محمد غزال واخرون، السياسة المالية ودرها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 64، 2020، ص 71-73.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

1. رفع نسبة مساهمة الايرادات النفطية بالتخصيصات الاستثمارية:

بخصوص الموارد النفطية حاليا تخصص بحدود تتجاوز (70–75%) لتغطية نفقات تشغيلية بحته، وحيث إن النفط يمثل الثروة الوطنية لكل العراقيين في الحاضر وفي المستقبل، نجد من الضروري تصحيح هذا المسار واعتماد سياسة من شأنها صرف الموارد المالية لأغراض المشاريع الاستثمارية حصراً (الالتزام بحقيقة رأسمال يستبدل برأسمال اخر). تبلغ نسبة الموارد المالية النفطية الموجهة لأغراض المشاريع الاستثمار بحدود 25% من الموازنة العامة للحكومة، وعليه ينبغي اعتماد سياسة من شأنها رفع هذه النسبة وبشكل تدريجي وبما يضمن تحويل موارد الثروة النفطية الى مشاريع استثمارية ذات مردودات اقتصادية للجيل الحالي وللأجيال القادمة (كما هو الحال في مجلس الاعمار العراقي السابق).

2. مغادرة الاساليب التقليدية بالتمويل وتنفيذ المشاريع:

معظم دول العالمي تبنت "شراكة القطاع الخاص للعام" لمعالجة شحة التخصيصات المالية الاستثمارية لتمويل واعتماد اليات جديد لتنفيذها وهي مطبقة بالدول المتقدمة والنامية على حدا سواء وتعرف هذه الآلية الجديدة بشراكة القطاع الخاص للعام (Private Public Partnership) كما ينبغي العمل على مؤشرات بيئة الاعمال (المتخلفة حالياً) وفق معطيات دراسات البنك الدولي Doing Business Survey باتجاه تشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي. ويمكن من خلال هذه الشراكة معالجة كثير من الاختناقات منها : اعادة هيكلة الشركات الحكومية (وانهاء اعتمادها على الدعم الحكومي)، وإعادة النظر بتمويل الخدمات العامة (بهدف رفع كفاءة ومعالجة الهدر). على سبيل المثال ان يكون هناك تخصيص مالي محدد لكل طالب في مجال التربية والتعليم يمكنه صرفه فقط الى المدرسة او الجامعة التي يلتحق بها الطالب. لقد أثبت هذه السياسة المالية قدرتها على خلق وضع تعليمي ارقى، كما يمكن تطبيق هذه السياسة في تمويل الخدمات الصحية. إن هذه السياسة تأتي لتجسيد مبادئ الدستور باعتبار النفط والغاز ملكاً للمواطنين. وهنالك مقترحات اخرى منها خصخصة الخدمات الطبية المتمثلة بسيارات الاسعاف الفوري، من الخيارات المتاحة ان يجري تمليك العجلات لسائقيها على ان

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يكون فيما بعد عقد بين السائق ووزارة الصحة للقيام بتقديم الخدمات الضرورية كماً ونوعاً للمواطنين مجانا.

3. إصلاح الاجور والمرتبات:

من الاجراءات الاخرى معالجة الاختلالات الهيكلية التي أحدثتها غزارة العوائد النفطية ارتفاع الأجور والمرتبات على مستوى الانتاجية وارتفاعها عن مستوى نظيرها بالقطاع الخاص، هذا التفاوت خلق نوعين من الصعوبات الأولى نمو وتطور مشاريع القطاع الخاص المحلي والاجنبي ، والثاني خلق حوافز الهجرة من الريف للمدينة والتي أدت الى انتشار الوحدات السكنية العشوائية حتى غدت البنى التحتية عاجزة عن تقديم الخدمات (التجاوز على القدرة الاستيعابية). من الضروري إعادة النظر بالرواتب والاجور لتتماشى مع الجدوى الاقتصادية تفاديا للهدر وتفاقم العجز الى مستويات كبيرة (في العام الحالي يبلغ مستوى العجز 27 ترليون.

4. الدعم الحكومي:

في ضوء المراجعة تتم المباشرة بإصلاح سياسة الدعم الحكومي وبأسلوب تدريجي وكما يأتي:
دعم الشركات المملوكة للدولة فيمكن اتباع الخطوات الاتية[1]:

أ. الإسراع بإكمال متطلبات تميز العمالة الزائدة في هذه الشركات عن العمالة الفعالة التي تتطلبها العملية الإنتاجية او الخدمية وبأسلوب مهني ونزيه وعادل تتم مراجعته.

ب. تحريك العمالة الزائدة في الشركات الى مراكز او اقسام تنمية الموارد البشرية تدار مركزيا حيث تتم دراسة واقعهم وتصنيفهم حسب امكانياتهم الى مجاميع وتدريبهم ليتبوءوا مواقع جديدة وحسب سيناريوهات تعد لهذا الغرض وبالتعاون مع القطاع الخاص والجامعات لغرض إعادة تأهيل والاستفادة المثلى منهم.

ت. وضع خطة يتفق عليها بين الوزارات المعنية بالشركات المملوكة للدولة ومديريها ووزارة المالية تتضمن التحول التدريجي للشركات المجدية الى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأرباح والاستدامة على ذلك يرافقه تحريك الطلب الوطني على هذه الشركات من خلال تقليص

[1] همسة قصي عبد اللطيف، اداء السياسة المالية في العراق بعد 2003، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد52، 2017، ص179-180.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الاستيرادات للمنتجات والخدمات المماثلة. ونقترح قيام اللجنة الاقتصادية بالأشراف والتنسيق والتعاون فيما بين الوزارات والمحافظات لزيادة مستوى المحتوى المحلي للمنتجات والخدمات وتشجيع الصادرات.

ث. اختيار الإدارات العليا للشركات اعتمادا على الكفاءة والجدارة والامكانية والنزاهة والتعلم المستمر وتفعيل عقود إدارة الأداء للمديرين العامين في الشركات المعمول به في وزارة الصناعة والمعادن لغرض تحفيزهم على الأداء الأفضل وتغييرهم في حالة الإخفاق عن الأداء المطلوب.

ج. تشجيع الشراكة مع الشركات العالمية والقطاع الخاص وتأسيس شركات خاصة او مساهمة مع القطاع الخاص وحسب قانون الشركات 21 لسنة 1997 بهدف تحديث وتطوير المنتجات والتوسع فيها واضافة منتجات جديدة والتكامل في المدخلات والمخرجات لتحسين سلسلة القيمة والارتقاء بنوعية وكفاءة وتكنولوجيا الإنتاج والخدمات للشركات. واعداد ملفات استثمارية للشركات او مكوناتها لجذب المستثمرين والشركات العالمية وبمساعدة المنظمات الدولية.

ح. وكذلك بناء قدرات الفلاحين في مجالات التكنولوجيا وادخال الطاقة البديلة (الشمسية) وتشجيع التصنيع المحلي لها وذلك على المديات القصيرة والمتوسطة وبالتعاون مع الجامعات. وكذلك تغيير مناهج الدراسة الابتدائية والمتوسطة والاعدادية في المناطق الزراعية والريفية لتعليم الطلاب مبادئ الزراعة الحديثة وبالتنسيق بين وزارة التربية ووزارة الزراعة. بالرغم من الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة للمزارعين نجد أن الاسواق قد تكون خالية من المنتوج المحلي الا ما ندر حيث إن معظم المحاصيل مستوردة مما يتطلب معه وضع شروط محددة للدعم الزراعي وبما يؤمن السلة الغذائية.

خ. النفط والغاز: الحد من استيراد الوقود وذلك من خلال تفعيل مصافي النفط وتشغيلها بكامل طاقتها لتوفير المشتقات النفطية بدلا من استيرادها والعودة الى تكييف وتنفيذ استراتيجية الطاقة التي غادرها المعنيون بها في النفط والغاز والكهرباء والصناعات المرتبطة. بيع النفط الخام من قبل وزارة النفط الى المصافي بسعر تتم مراجعته بعناية. الاسراع في تخفيض

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ضائعات الغاز وتجنب حرقة. استخدام بدائل اخرى اكثر كفاءة من الاعتماد على المشتقات النفطية مثل وسائط النقل.

د. الكهرباء: إن اجور الكهرباء بالنسبة لدوائر الدولة كبير جدا مما يتطلب توجيه الوزارات والهيئات والدوائر الى ترشيد الطاقة الكهربائية وعدم الاسراف فيها واستخدام وسائل تكنولوجية في تعديل معامل القدرة ووضع حدود للاستهلاك حسب حجم واعمال كل دائرة وتغريم رؤساء الدوائر والمسؤولين فيها عن التجاوز عن الحدود المسموحة. تحصيل أجور الجباية بكفاءة وفاعلية وفق الية محددة لتعجيل استيفاء المبالغ تعتمد التحفيز والمحاسبة.

ذ. دعم البطاقة التموينية:هنالك عدد من البدائل منها توزيع المبالغ المخصصة لشراء المواد التموينية نقدا على المستحقين مما يخلص الموازنة من مصاريف الشراء والتجهيز والتوسيع والفساد . نفضل ايجاد صيغة جديدة في توفير ومراجعه مكونات البطاقة التموينية من المنتجات المحلية لتكون اكثر صحية مثل تقليل السكر واضافه التمر على حساب جزء من السكر لاسيما أن العراق يعد عالميا من أكبر مستهلكي السكر في العالم. حصر المستفيدين من البطاقة التموينية على الطبقة الفقيرة والمعدمة وأصحاب الدخول المحدودة من الموظفين والعاملين بعد تحديد المبلغ الذي يتقاضاه العاملون في الدولة.

5. مقترح تأسيس جهاز مركزي للتعاقد:

تأتي الحاجة لمثل هذا الجهاز المركزي من حقيقة ان التخصيصات المالية الاستثمارية المتوفرة (بالسابق وبالحاضر) لم تجد طريقها للاستخدام الصحيح بسب التلكؤ وضعف بالقدرات الفنية والمهنية بالتعاقد (بشكل سليم) الامر الذي اخر الشروع بمشاريع بالغة الضرورة مثل تشيد المدارس والمستشفيات وتوقف العديد من استكمال المشاريع التي بدأ العمل بها. المقترح يفضي الى وجود جهاز فني متخصص يقوم بالنيابة عن المؤسسات الحكومية بالتعاقد وفقا للشروط القانونية والفنية وبطريقة تتوفر فيه كل متطلبات الحوكمة والشفافية (عند استلام توجيهات تلك المؤسسات). الجهاز المركز المقترح يمكن أن يقوم به "صندوق التنمية والاعمار المقترح" والذي تودع فيه التخصيصات المالية الاستثمارية للمؤسسات الحكومية الى جانب أموال أخرى من مصادر مختلفة، والذي يدار من قبل شخصيات متميزة مالية واستثمارية وتعاقدية وهندسية على غرار "مجلس الاعمار " الذي تم تأسيسه عام 1953.

6. إحلال موازنة البرامج والاداء محل موازنة البنود:

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

لعل من أبرز الفروق بين موازنة "البنود والبرامج" هو معالجة الهدر المصاحب بالتخصيصات (ففي حالة موازنة البنود تعتبر الوحدات الحكومية ان التخصيص على بند معين بمثابة حق لتلك الوحدة وعليها أن تصرفه كاملة حتى وان لم تكن هناك حاجة فعلية للصرف وهي تعتمد التقدير بالقياس الى السنوات السابقة)، في حين في ظل موازنة البرامج والاداء يكون هناك إنفاق على مستوى البرنامج بشكل عام وليس البند وان إعداد البرنامج يتطلب التقدير الصحيح للتخصيصات المطلوبة للإنفاق وفق أسس علمية صحيحة.

7. اعتماد شفافية الموازنة الاتحادية

بغية مكافحة الفساد وتحقيق كفاءة استخدام المال العام، نقترح اعتماد الشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنة وبحسب الخطوات التالية[1]:

أ. البيان التمهيدي للموازنة: تكشف هذه الوثيقة عن معلومات واسعة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، فهي تحدد توقعات الحكومة الاقتصادية وايضاً الدخل والنفقات والديون المتوقعة.

ب. مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية: هي مجموعة الوثائق المقدمة من قبل السلطة التنفيذية الى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليها، توضح تفاصيل الايرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغيرات المقترحة في السياسة المالية والمعلومات الاخرى الضرورية لفهم الموقف المالي.

ت. الموازنة المقررة : هي الموازنة التي يتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية.

ث. التقارير الدورية: تشمل هذه الوثائق على معلومات حول الايرادات التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها وكذلك الديون المستدانة على المستويات المختلفة، التي يتم اصدارها كل ثلاثة اشهر او كل شهر.

ج. المراجعة نصف السنوية: تحتوي هذه الوثيقة على تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، من منتصف العام المالي، وبما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية الرئيسية في الموازنة والتوقعات المحدثة لنتائج الموازنة.

---

[1] خليل اسماعيل ابراهيم، السياسة المالية في العراق (المركز والاقليم)، جامعة بغداد، مجلة دنانير، العدد10، 2017، ص66-68.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ح. تقرير نهاية السنة: تعرض هذه الوثيقة حسابات الحكومة في نهاية العام المالي وتشمل تقويم التقدم الذي تم نحو تحقيق أهداف سياسة الموازنة.

خ. تقرير المراجعة: صادر عن جهاز الرقابة الاعلى الخاص بالدولة، وتعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.

موازنة المواطن: هو إصدار بسيط وأقل فنية من موازنة الحكومة مصمم خصيصاً لنقل المعلومات الرئيسة للعامة.

الاستنتاجات:

1. إن الاعتماد المفرط على الأسعار النفطية غير المستقرة أبقى الاقتصاد العراقي رهن الهشاشة متصفا باختلال هيكلي مزمن للقطاعات الإنتاجية لسنوات عديدة سبقت مدة الدراسة والى يومنا هذا.
2. انخفاض معدل الضرائب والرسوم في المساهمة في تكوين الإيرادات العامة الى حدود متدنية جدا خلافا لما تعتمده دول العالم من بناء نفقاتها على ما تؤمنه الضرائب من إيرادات.
3. ضعف مساهمة الإيرادات غير النفطية في العراق اذا ما قورنت بما تؤمنه الإيرادات النفطية من أموال في تمويل الميزانية العامة.
4. عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة لتجاذبات أسواق النفط العالمية وتأثيرها في الأسعار وما أسفر من اختلال هيكلي ألقى بظلاله على سوق العمالة في الاقتصاد العراقي وإنشاء أنماط من البطالة بسبب هذا الاختلال مع تفاوت الأجور مما أضر بالاقتصاد العراقي وأثقل كاهل الدولة بتضخم القطاع العام.
5. نتيجة لما ذكر أعلاه انحرفت بوصلة النفقات العامة تجاه النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية لتأمين الأولى مما ولد حلقة مفرغة من بطالة مرتفعة وقلة تشغيل نتيجة لتدني فرص العمل مع تنامي ظاهرة العجز المزمن في الموازنات العامة.

التوصيات:

1. زيادة فاعلية الإيرادات الضريبية في تمويل الإيرادات العامة للدولة من خلال توسيع القاعدة الضريبية وإعادة النظر في التشريعات لتشمل أكبر عدد من الفئات من ذوي الدخول المرتفعة وجباية الأموال التي بذمة الشركات الكبرى كشركات الاتصالات دون الاقتصار فقط على رواتب الموظفين وأجور العاملين في القطاع الحكومي.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2. تفعيل دور القطاعات الإنتاجية الكبرى كالصناعة والزراعة والخدمات وخصوصا القطاع السياحي في دعم الميزانية العامة وتقليل حجم الاختلال الهيكلي وتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد المفرط على تصدير النفط الخام.
3. تفعيل دور الاستثمار في كافة القطاعات الإنتاجية وعدم الاقتصار على الاستثمار النفطي والذي اقتصر على الاستخراج وأهمل دور التكرير والصناعات البتروكيمياويات ذات المردود المالي العالي مع الاهتمام باستثمار الغاز المصاحب وما يوفره من أموال تضاف الى خزينة الدولة بدل من حرقه وما يسببه من كوارث بيئية فضلا عن ضياع فرص تنموية واعدة اذا ما تم استثماره بالشكل الأمثل.
4. تفعيل الشراكات الاقتصادية مع دول شرق اسيا ذات الإمكانيات الاقتصادية الهائلة وخصوصا الصين وتفعيل دور الموقع الاستراتيجي والجغرافي للبلد وماله من دور في رسم معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتمثل بطريق الحرير التجاري والصناعي.

المصادر:

1. باسم عبد الهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، إصدارات مؤسسة فريدريش ابريت،عمان 2020.
2. تقرير مدركات الفساد لعام 2019، منظمة الشفافية الدولية على الموقع الالكتروني https://www.transparency,org/en/cpi/2019/results
3. نبيل جعفر عبد الرضا، حازم سامي جمعة، نفط العراق الشفافية في مواجهة الفساد،2016 الطبعة الأولى،شركة الغدير للطباعة والنشر.
4. التقرير السنوي لهيئة النزاهة، سنوات مختلفة منشورة على موقع الهيئة على الانترنت **/http;//nazaha.iq**
5. قانون الإدارة المالية رقم (6) لسنة 2019والمنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد (4550) يراجع المادة 13 أولا.
6. لابد من التنويه أن (10) دولارات من كل برميل مستخرج في العراق تذهب الى الشركات الأجنبية المستخرجة ولا تعود الى الخزينة العامة وقد تم التحفظ في الأسعار المتوقعة من دون استبعاد حصة الشركات النفطية من اجل عدم تعقيد التحليل \ ينظر في ذلك : علي محسن العلاق، الاحتياطات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ص 6، دراسة معدة من قبل محافظ البنك المركزي منشورة على موقع البنك المركزي العراقي على الانترنت:
https;//cbi.iqlstatic/uploads/up/file-152214572823873.pdf
7. عن بيان صحفي للنائب في البرلمان العراقي مازن الفيلي المنشور على شبكة الانترنت وعلى الموقع **https;//www.mawazin.net**
8. تقرير إعادة هيكلة الشركات العامة : الواقع رؤية نحو الإصلاح، هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

Iraqieconomists.net/ar/201503/06//

9. عن تصريح للنائب في البرلمان العراقي محمد السوداني منشور على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني https;//www.iqiraq.news

10. ستار جبار عمران، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 120، 2019.

11. مهند خميس عبد، فعالية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 24، 2019.

12. نصير محمد غزال واخرون، السياسة المالية ودرها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 64، 2020.

13. همسة قصي عبد اللطيف، اداء السياسة المالية في العراق بعد 2003، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد52، 2017.

14. خليل اسماعيل ابراهيم، السياسة المالية في العراق (المركز والاقليم)، جامعة بغداد، مجلة دنانير، العدد10، 2017، ص66-68.